العولمة والمجتمع العربي

مجد الدين خمش*

ملخص: يوثق البحث نشوء العولمة وتطورها من خلال تحليل مستفيض لبنود اتفاقية الجات (GATT) (جولة الأوروغواي 1993) ودورها في ذلك. كما يوثق البحث الدور الذي تؤديه منظمة التجارة العالمية (WTO) في تدعيم تطور العولمة حالياً. وتوضح البيانات المقدمة في البحث أن 11 دولة عربية انضمت إلى منظمة التجارة العالمية حتى تاريخ 2007/9/1، وقد حصلت هذه الدول على عضوية كاملة في صرح العولمة هذا. ويوفر البحث إحصائيات وتحليلات نوعية حول آثار العولمة على الدول العربية في الجوانب الاقتصادية – الاجتماعية، والسياسية، والثقافية. وتوثق هذه الآثار من خلال تحليل مكثف للجوانب، والعمليات التالية، وهي عمليات لا تزال في طور التشكل، والتكون، والنمو:

– ظهور مهن جديدة يمكن تسميتها بـ «مهن العولمة» في غالبية البلدان العربية، ونشوء فئات اجتماعية جديدة تعمل في هذه المهن، وترتبط بها.

– نشوء اقتصاد المعرفة والمعلوماتية، الذي أصبح يسهم في قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى المعروفة.

– تطوير مؤسسات العمل العربية لتصل إلى مواصفات شهادات الآيزو العالمية.

– تدعيم منظمات المجتمع المدني العربية إيديولوجياً ومؤسسياً.

– تعديل وظائف الدولة اقتصادياً واجتماعياً، وازدياد عمليات الخصخصة.

أما آثار العولمة على الثقافة العربية فقد وثقت في هذا البحث من خلال تحليل العمليتين التاليتين:

* قسم الاجتماع – الجامعة الأردنية – الأردن.

1 – تحديث الثقافة العربية وإحياء التراث العربي الإسلامي، وبخاصة في دول الخليج العربي. 2 – تحديث قيم وأخلاقيات العمل العربية في غالبية البلدان العربية.

المصطلحات الأساسية: العولمة، اتفاقية الجات، منظمة التجارة العالمية، شهادات الآيزو، المجتمع العربي، الثقافة العربية، الدولة العربية، مهن العولمة، المجتمع المدني العربي.

تمهيد:

ترسخ مفهوم العولمة حالياً ليعني تحرير التجارة، وتوحيد أسواق الدول بحيث يصبح العالم كله سوقاً واحدة ضمن إطار من الاتفاقيات الدولية التي تؤكد الشفافية والمنافسة الحرة في إطار دولي. ومن أهم هذه الاتفاقيات التي تنظم حرية التجارة على مستوى العالم اتفاقية الجات (GATT) التي توصل إلى صيغتها النهائية في جولة الأوروغواي متعددة الأطراف 1993 – 1994. وكلمة الجات اختصار لما يعرف بـ «الاتفاق العام حول التجارة والتعرفة».

(General Agreement on Tariffs Trade)

وتمثل هذه الاتفاقية العمود الفقري للعولمة، والبداية الحقيقية لها، بما تضمنته من مبادئ عامة شكلت دستور النظام التجاري الدولي الحديث. وتوصل إلى هذه المبادئ العامة بعد جولات للمفاوضات متعددة الأطراف بدأت منذ عام 1948م في جنيف بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ولكن الاتفاق النهائي على مبادئ حرية التجارة لم يتوصل إليه إلا عام 1993 في مفاوضات جولة الأوروغواي متعددة الأطراف التي شارك فيها (100) دولة من دول العالم، بعضها من الدول العربية. وبعدها مباشرة – أي في عام 1994م – انعقد مؤتمر وزاري في مراكش لاعتماد هذه المبادئ وتكريسها دستوراً لمنظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) (WTO) التي أنشئت عام 1995م، لتصبح الإطار المؤسسي العام للعولمة وعملياتها (إبراهيم العيسوي، 1995: 15 – 19؛ WTO, 1995).

وتقوم اتفاقية الجات على افتراض أساسي، هو أن التجارة الخارجية هي محرك النمو الاقتصادي محلياً وعالمياً، وتنتعش هذه التجارة في وجود درجة مناسبة من المنافسة والنفاذ إلى الأسواق دون عوائق جمركية أو حمائية. أما المنافسة على الصعيدين المحلي والدولي فتؤدي – كما يفترض – إلى وصول

المجتمعات إلى مستوى أعلى من الكفاية والفعالية في استثمار الموارد مما يؤدي إلى تحسن الإنتاج (Marshall and Horsman, 1994)، وتزايد دخل المجتمع، وتحسن مستوى المعيشة للمجتمع وللفرد (جيه آر ماندل، 2004؛ و Micklithwait and Wooldridge, 1999).

ويهدف البحث الحالي إلى تحليل بنود اتفاقية الجات ومبادئها للوصول إلى فهم متعمق للعولمة، نظراً لدور هذه الاتفاقية المحوري في نشوء العولمة وتدعيمها، وعملياتها، ومؤسساتها. مع الاهتمام بتحليل تلك البنود التي توفر استثناءات للدول النامية – ومن ضمنها الدول العربية – لتمكينها من إعادة ترتيب أوضاعها بما يضمن لها درجة مناسبة من الخصوصية الاقتصادية والثقافية. كما يعمل البحث بعد ذلك على تحليل آثار العولمة على المجتمع العربي اقتصادياً واجتماعياً. ويسعى البحث أيضاً إلى تحليل تداعيات العولمة على الدولة في المجتمع العربي، وبخاصة ما يتعلق بالتعديلات على أدوارها، وما يتعلق بتقبلها للمشاركة في السيادة الثقافية على مواطنيها، بعد تزايد انتشار الفضائيات، وخدمات الإنترنت.

ولأهمية اتفاقية الجات ودورها المحوري في نشوء العولمة وتدعيم عملياتها، ومؤسساتها – كما أشير سابقاً – سنفصل مبادئها، وبنودها فيما يلي:

مبادئ اتفاقية الجات وبنودها:

مبادئ اتفاقية الجات وبنودها معروضة في عدد من الوثائق، ومواقع الإنترنت، ومن أهمها (www.wto.org.English/tratop.e/gatt; and: WTO, 1995)، (وبالعربية: راجع: إبراهيم العيسوي، 1995: 15–19؛ ومجد الدين خمش، 2005). ويمكن إجمال هذه المبادئ والبنود على النحو الآتي:

1 – التزام أن التعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية، حيث يدرج مبدأ الشفافية (transparency) للتعريفات الجمركية في جدول التزامات كل دولة، ومن ثم تكون معروفة لكل الدول.

2 – مبدأ عدم التمييز (non-descrmination) في استخدام التعريفة الجمركية؛ بمعنى أن المنتج المستورد من أية دولة متعاقدة يعامل بالطريقة نفسها التي يعامل بها المنتج المستورد من أية دولة متعاقدة أخرى.

3 – التخلي عن الحماية، وتحرير التجارة الدولية على المدى الطويل، ويكون

ذلك بصفة أساسية من خلال الدخول في مفاوضات جماعية للخفض المتبادل للتعريفات الجمركية، وتثبيتها.

4 – التزام تعميم المعاملة الممنوحة للدولة الأكثر رعاية (most favored nation).

وينص هذا البند على أن الرسوم الجمركية، أو القواعد والإجراءات المتصلة بالتجارة التي تمنح لمنتج دولة ما، سوف تمنح بشكل أوتوماتيكي لمنتجات جميع الدول المتعاقدة.

5 – مبدأ المعاملة القومية (National Treatment)، وينص على معاملة المنتج المستورد كما يعامل المنتج المحلي.

6 – التعهد بتجنب سياسة الإغراق Dumping، والمقصود بذلك عدم تصدير المنتجات بأسعار أقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلاد منشئها.

7 – التعهد بتجنب دعم الصادرات وبخاصة من السلع غير الأولية (أي المصنوعات).

8 – إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية (Safeguards) في حالات الطوارئ.

فطبقاً للمادة (19) من اتفاقيات الجات، يجوز للدولة المنضمة إلى هذه الاتفاقية – عندما تواجه تدفقاً مفاجئاً وضخماً من الواردات من سلع معينة، على نحو يلحق ضرراً جسيماً بالمنتجين المحليين لهذه السلع، أو يهدد بوقوع مثل هذا الضرر– أن تفرض قيوداً تجارية على هذه السلع من خلال وقف ما سبق أن تعهدت به من التزامات.

9 – إمكانية التقييد الكمي للتجارة في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات.

10 – المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلاً للدول النامية. فوفقاً للمادة (18) من اتفاقية الجات المتعلقة بمسألة الدعم الحكومي للتنمية الاقتصادية، يمكن للدول النامية حماية الصناعات الناشئة لديها من خلال تمتعها بإجراءات إضافية تتيح لها ما يلي:

– مرونة كافية في تعديل هيكل التعريفة الجمركية بما يوفر لها الحماية اللازمة لقيام صناعة ما.

– تطبيق قيود كمية لاحتواء الخلل في ميزان المدفوعات الناتج من الزيادة الكبيرة والمستمرة في الطلب على الواردات المترتبة على برامج التنمية الاقتصادية.

اتفاقيات الجات والدول النامية:

تجيز المادة (18) وكذلك الجزء الرابع من اتفاقية الجات للدول النامية الحق في الحصول على معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً من الدول الصناعية على سبيل الاستثناء من المادة (4) التي تقضي بتعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية، كما أنهما يخولانها الحق في فرض بعض القيود على التجارة حماية لصناعتها الناشئة وتدعيماً لها.

وتجيز المادة (21) من اتفاقيات الجات لأي طرف متعاقد اتخاذ أي إجراءات ضرورية لحماية الأخلاق العامة، أو لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، وحياة كل منه، أو لحماية التراث الوطني، أو الآثار التاريخية.

كما أقرت جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف (1973 – 1979م) ما يعرف بـ (قاعدة التمكين)، ومعناها أن الأطراف المتعاقدة في الجات مجتمعة قد تمكن الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتشجيع تجارتها، وتنميتها، وحمايتها جمركياً، لتتمكن من المشاركة على نطاق أوسع في التجارة العالمية، وذلك تأكيداً لما ورد في المادة (36) من الاتفاقيات العامة.

ويمكن للدول النامية – بما في ذلك البلدان العربية – الاستفادة من هذه القاعدة في الحصول على مزايا تجارية من الدول المتقدمة لا يجري تعميمها على بقية الأطراف المتعاقدة. كما يمكن للدول النامية المتعاقدة الاستفادة أيضاً من قاعدة (التمكين) في تبادل المزايا فيما بينها دون تعميمها على بقية الأطراف المتعاقدة.

منظمة التجارة العالمية:

تتولى هذه المنظمة – كما تنص على ذلك بنود اتفاقية الجات (جولة الأوروغواي، 1993) – المهام التالية على مستوى الدول الأعضاء، وعلى مستوى العالم كله (www.wto.org/English/tratop.e/gatt):

1 – الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بما في ذلك الاتفاقيات الجمعية.

2 – تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلاً حول بعض المسائل المعلقة، وبعض الأمور الأخرى المتفق عليها في اتفاقية الجات.

3 – الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية، طبقاً للتفاهم الذي توصل إليه في هذا الشأن في جولة الأوروغواي.

4 – متابعة السياسات التجارية للدول الأعضاء ومراقبتها وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد، بما يضمن انسجام هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.

5 – التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والوكالات الملحقة به من أجل تأمين مزيد من الاتساق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على المستوى العالمي.

وقد أنشئت منظمة التجارة العالمية في 1/1/1995، وشارك في إنشائها أكثر من (125) دولة من دول العالم، بعضها من الدول العربية، وفتح بعد ذلك باب الانضمام لعضوية هذه المنظمة أمام الدول؛ حيث أصبح عدد الدول الأعضاء فيها حتى تاريخ 24/7/2007 (151) دولة من دول العالم.

أما بالنسبة للدول العربية فقد انضم نصفها إلى منظمة التجارة العالمية حيث تمارس حقوق العضوية كاملة في هذه المنظمة، وتشمل هذه الحقوق المشاركة في اجتماعات المنظمة، والمشاركة في الجات، والمشاركة في مناقشة القضايا المعروضة للتحكيم، إضافة إلى حق التصويت؛ حيث يكون لكل دولة صوت واحد. ولا تتمتع أي دولة من الدول بحق الفيتو، أو النقض. ويوضح الجدول (1) الدول العربية الأعضاء في المنظمة، وتاريخ انضمام كل منها للمنظمة حتى تاريخ 1/9/2007م.

وقد بدأت فلسطين إجراءات انضمامها لمنظمة التجارة العالمية مع مطلع عام 2006م؛ مما سيوفر لها فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وربطه بدلاً من ذلك باقتصاديات العالم ككل. وهناك دول عربية أخرى تتمتع بصفة مراقب فقط، وهي: ليبيا، واليمن، والعراق، والجزائر، ولبنان، والسودان؛ حيث تشارك هذه الدول في اجتماعات منظمة التجارة العالمية لكنها لا تشارك في مناقشة القضايا المعروضة، ولا تشارك في التصويت؛ لأن ذلك مقصور على الدول الأعضاء فقط. وبحسب لوائح المنظمة العالمية فإن على هذه الدول أن تبدأ مفاوضات انضمامها رسمياً للمنظمة خلال 5 سنوات من تاريخ مشاركتها في المنظمة بصفة مراقب.

جدول (1)
الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية
وتاريخ انضمام كل منها إلى المنظمة حتى تاريخ 1/9/2007

الدولة	تاريخ الانضمام
الكويت	1/ كانون الثاني/1995م
البحرين	1/كانون الثاني/1995م
المغرب	1/كانون الثاني/1995م
قطر	13/كانون الثاني/1995م
تونس	29/آذار/1995م
جيبوتي	31/أيار/1995م
مصر	30/حزيران/1995م
الإمارات العربية المتحدة	10/نيسان/1996م
عُمان	9/تشرين الثاني/2000م
الأردن	11/نيسان/2000م
السعودية	11/كانون الأول/2005م

مقومات العولمة:

مقومات العولمة هي مجموعة من العوامل التي تدعم العولمة، وتشمل عدداً من العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية – الثقافية المعرفية، والعلمية، وتشكل ما يسمى بـ «الثورة المعرفية». ففيما يتعلق بالعوامل السياسية يتضح أن تفكك الاتحاد السوفياتي سابقاً، وظهور القطبية الأحادية، وسقوط النظم الشمولية الديكتاتورية الحاكمة في دول العالم الثالث، أدت جميعها إلى موجة من التحول الديمقراطي في عدد من الدول الاشتراكية سابقاً، وعديد من دول العالم الثالث. واستجابة لهذه المتغيرات أعيدت هيكلة الدولة ووظائفها في هذه الدول بما يتناسب والمتغيرات السياسية الدولية؛ مما دعّم التحول إلى الاقتصاد الرأسمالي الحر (أولريش بك، 1999؛ باسم خريسان، 2001).

ومن الناحية الاقتصادية يتضح أن المذهب الليبرالي في شقه الرأسمالي، قائم على الدعوة إلى تعزيز حرية السوق، والملكية الفردية، مع تحديد دور الدولة في النشاطات الاقتصادية وتقييده. أما الثورة العلمية، وكذلك الثورة الفكرية فقد عظمتا من القدرات الإنتاجية للشركات بحيث أصبحت الأسواق الوطنية غير قادرة على استيعاب منتجاتها، فاتجهت إلى الأسواق العالمية لتصريف هذه المنتجات. فظهرت الشركات متعددة الجنسيات – وهي الشركات التي تملك فروعاً لها في دولتين على الأقل – ويصل عددها حالياً إلى (40) ألف شركة لتخرج بمنتجاتها إلى أسواق العالم بأسره. فأصبح العالم سوقاً واحدة للاستهلاك؛ و للإنتاج أيضاً تطبيقاً لمبادئ اتفاقية الجات، وعضوية منظمة التجارة العالمية.

كما تتدعم حركة العولمة من خلال عدد من المنظمات الدولية الأهلية مثل منتدى دافوس، الذي يجمع سنوياً أعداداً كبيرة من رجال الأعمال والسياسيين والمفكرين الداعمين للعولمة. إضافة إلى المؤسسات الدولية غير الحكمية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد عملا طويلاً على وضع التشريعات المنظمة لحركة الاقتصاد العالمي لتجنيب العالم الأزمات الاقتصادية المفاجئة.

أما الثورة الثقافية – المعرفية فترتبط بثورة الاتصالات والمعلومات؛ إذ إن أدوات الاتصال الحديثة مثل الحاسوب و«الإنترنت»، و«الموبايل» والفضائيات الإعلامية تربط ين الدول والشعوب، والأفراد، وتنشر الحقائق والصور نفسها، والمعلومات في مختلف أرجاء العالم دون قيود سياسية؛ مما يؤدي إلى توحيد المعلومة، وتوحيد الموقف من الحدث بين شعوب العالم.

تحديات العولمة بالنسبة للمجتمع العربي:

يواجه المجتمع العربي حالياً عدداً من التحديات المرتبطة بالعولمة (يطرحها كثير من الكتاب والمحللين على أنها سلبيات للعولمة)، ويمكن أن يؤدي النجاح في مواجهتها إلى درجة مناسبة من الالتزام ببنود اتفاقية الجات؛ مما يؤدي إلى الاستفادة القصوى من بنود هذه الاتفاقية لتطوير الإنتاجية محلياً، وزيادة القدرات التصديرية الوطنية. ويفترض أن يؤدي ذلك إلى نمو في الدخل القومي، ونمو في

معدل دخل الفرد، وتحسن ملموس في مستوى معيشة الأسر والأفراد. وتشمل هذه التحديات ما يلي:

1 – زيادة الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للسلع والمنتجات العربية:

وقد أوضحت ندوة متخصصة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، وشارك فيها عدد كبير من الاقتصاديين والمفكرين العرب (مركز دراسات الوحدة العربية، 2000: 74 – 111) أن تنمية الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية العربية على مستوى المشروع في ظل العولمة تتطلب ما يلي:

– الارتقاء بتصميم المنتجات، وجودتها، والتزام المواصفات الدولية للجودة، وبخاصة مقاييس الآيزو.

– التطوير التكنولوجي لزيادة الإنتاجية وخفض التكلفة.

– الاهتمام بالبحوث والتطوير، وبخاصة في حالة المنشآت الكبرى.

– الارتقاء بالعمالة وزيادة إنتاجيتها من خلال التدريب، وإعادة التدريب، والتحفيز.

– دراسة الأسواق العربية والخارجية، والبحث على فرص التصدير الواعدة في هذه الأسواق.

– التطوير الإداري والتنظيمي على مستوى المشروع للوصول إلى فاعلية أكبر، وبيئة إدارية أفضل.

2 – المعلوماتية واكتساب المهارات التقنية الحديثة:

وأهمها مهارات استخدام «الكمبيوتر»، و«الإنترنت»، وإنتاج البرمجيات، التي بدأت غالبية البلدان العربية بنشرها وتدعيمها بعد ربط أنظمتها التعليمية بتكنولوجيا الاتصالات. وهو الأمر الذي يتيح للمشتركين الوصول إلى المعلومات، والبيانات الإحصائية والمواد العلمية، والمشاركة في إنتاجها وتسويقها.

ويوضح موقع إحصاءات «الإنترنت» العالمية (www.internetworldstats.com/stats5.htm) أن عدد مستخدمي «الإنترنت» في البلدان العربية يصل في عام 2007 إلى نحو 20 مليون مستخدم من أصل نحو 300 مليون نسمة، هم مجموع سكان البلدان العربية. ويتضح أن عدد مستخدمي «الإنترنت» في الكويت يصل إلى 700 ألف مستخدم؛ أي بنسبة نفاذ تصل إلى 25,6% من مجموع السكان. وفي الإمارات العربية

المتحدة يصل هذا العدد إلى 1,2 مليون مستخدم؛ أي بنسبة نفاذ تصل إلى 33% من مجموع السكان. وتعتبر هذه النسبة أعلى نسبة في العالم العربي، كما تعتبر من النسب العالية دولياً. وفي الأردن يصل هذا العدد إلى 719 ألف مستخدم؛ أي بنسبة نفاذ تصل إلى 13,4% من مجموع السكان. وفي مصر وصل هذا العدد إلى 6,8 مستخدم أي بنسبة نفاذ تصل إلى 9% من مجموع السكان.

كما أوضحت بيانات مجلة إنترنت العالم العربي في عام 2002 (مجلة إنترنت العالم العربي، 2002: 27) أن «الإنترنت» العربية كانت في عام 2000 تتألف من (3,5) ملايين مستخدم، وكانت قريبة من الصفر قبل ذلك بسبعة أعوام فقط. كما توضح البيانات أن (108) ملايين مواطن عربي كانوا يشتركون في خدمات موقع Hotmail للبريد الإليكتروني المجاني. وقد اتضح مؤخراً نية شركة مايكروسوفت لتعريب موقعها العالمي المعروف msn.com بالتعاون مع شركة دوت نيت المصرية؛ مما سيؤدي إلى تطوير كبير لصناعة «الإنترنت» العربية، والبرمجيات العربية؛ مما يعكس التطور الكبير في عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي، وتنوع مجالات استخدام الإنترنت أيضاً في غالبية البلدان العربية.

معوقات انتشار «الإنترنت» في العالم العربي:

يوضح تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام 2005 (2006)، كما يوضح نجاح كاظم (2002) أن أهم معوقات انتشار «الإنترنت» في المجتمع العربي ما يلي:

1 – **التكلفة المالية** المترتبة على امتلاك جهاز الحاسوب الشخصي PC وتكلفة الاتصالات الهاتفية؛ مما يحد من توجه الأسر العربية لامتلاك الحاسوب الشخصي وكذلك الاشتراك في خدمات الإنترنت.

2 – **اللغة**؛ ذلك في أغلب المواقع على «الإنترنت» تنشر معلوماتها باللغة العربية الإنجليزية، كما أن هناك نقصاً في محركات البحث العربية التي تمكن المستخدم من تصفح ما ينشر على «الإنترنت». إضافة إلى أن إنتاج البرمجيات بالعربية لا يزال في بداياته.

3 – **أمية الكمبيوتر**؛ فغالبية فئات المجتمع العربي لا تعرف استخدام «الكمبيوتر»، وهناك فئة أخرى تقف معرفتها بالكمبيوتر عند حدود تشغيله فقط دون التمكن من التنقل بين مواقع الإنترنت والاستفادة منها.

4 – **الحدود السياسية والثقافية**؛ فكثير من الحكومات العربية تحظر كثيراً من مواقع الإنترنت، أو تحد من الاشتراك في خدماتها، لكن غالبية البلدان العربية – وبخاصة مصر، والأردن، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين – تشجع استخدام «الإنترنت» في التعليم وفي الإدارة.

وهكذا نجد أن الدور العولمي للإنترنت في العالم العربي – أي ربط الأفراد العرب بالعالم ككل، وتنميط سلوكهم – دور ضعيف. ويعود ذلك إلى المعوقات التي سبق استعراضها. كما يعود أيضاً إلى أن الشباب، وبخاصة الجامعيون منهم، الذين يشكلون أهم الفئات التي تقبل على «الإنترنت» غالباً ما يرتادون مواقع المحادثة، أو البريد الإلكتروني، ويبتعدون عن المواقع الأخرى. ولكن هناك فئات أخرى تستخدم الإنترنت بكثافة في المجال العولمي وهي فئة المستثمرين، ورجال الأعمال والاقتصاد، وأصحاب الشركات. وكذلك البنوك التي تجري معاملاتها المالية باستخدام خدمات الإنترنت مع مواقع مختلفة من العالم وفي وقت قياسي.

3 – التحدي الثقافي للمجتمع العربي:

فيما يتعلق بتأثير العولمة على الثقافة – وهو ما يشار إليه عادة باسم العولمة الثقافية – يتحدد هذا التأثير بثورة الاتصالات المعلوماتية وأدواتها التي سبق الإشارة إليها. وتؤدي الفضائيات الإعلامية إضافة إلى البرمجيات المختلفة دوراً أساسياً في التأثير على الثقافة المحلية في العالم، ومنها الثقافة العربية؛ ذلك أن الفضائيات تجعل الصورة والتأثيرات البصرية جوهر النظام الإعلامي الحديث؛ مما يؤدي إلى انتقال الثقافة من شفوية وكتابية إلى سمعية وبصرية.

وعلى الرغم من التأثيرات الثقافية المتعددة للعولمة وبخاصة ازدياد انتشار اللغة الإنجليزية في العالم وفي البلدان العربية، وازدياد انتشار مهارات تكنولوجيا المعلومات، فإن العولمة لا تلغي الثقافات المحلية، وإنما تواجهها بعدد من التحديات المتعلقة بسيطرة الدولة على فضائها المعلوماتي (باسم خريسان، 2001، محمد شومان، 1999) وهو ما يسمى بـ «السيادة الثقافية للدولة». فالدولة لم تعد قادرة على احتكار المعلومات التي تبث لمواطنيها؛ إذ إن هؤلاء المواطنين يستطيعون الحصول على المعلومات بسهولة من الفضائيات المختلفة سواء أكانت هذه المعلومات متفقة مع وجهة نظر الدولة أم مختلفة عنها.

وهناك تحد آخر يتعلق بالمحافظة على التراث والهوية الوطنية مع الانضمام

في الوقت ذاته إلى العالم المعاصر وتقنياته. كما تفعل اليابان، والهند، وتايلاند وغالبية الدول الآسيوية التي تتمسك بتراث الماضي والهوية الوطنية، وتسير في الوقت ذاته مع العولمة ومتطلباتها. ومثل هذه العملية – وهي إحياء التراث وتقويته والتمسك بالهوية الوطنية، والانفتاح في الوقت ذاته على العولمة – تلاحظ أيضاً في الأردن، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، والبحرين، وعُمان، ومصر. وتسعى هذه البلدان من خلال أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني إلى إبراز تراث الماضي وتقويته، واستيعاب أحدث تقنيات العصر في مجالات الأعمال، والصناعة، والتجارة، والاتصالات، والتعليم. ويورد علي حرب في كتابه (حديث النهايات...) عدة آليات لتحقيق ذلك، منها: النقد الذاتي، والمغامرة الفكرية، والإبداع والتجديد، والاعتراف بالآخر وإنجازاته. وهو يؤكد أن مشكلة هويتنا الثقافية ليست في اكتساح العولمة على ما نظن ونتوهم، بل في عدم بذل الجهود المناسبة لإعادة ابتكار هويتنا، وتشكيلها في سياق الأحداث والمجريات، أو في ظل الفتوحات التقنية والتحولات التاريخية بما يؤدي إلى عولمة هويتنا، وأعلمة اجتماعنا، وحوسبة اقتصادنا، وعقلنة سياستنا، وكوننة فكرنا ومعارفنا. ويقرر علي حرب (2000: 25) أن المشكلة الحقيقية التي نتهرب من مواجهتها هي عجزنا – حتى الآن – عن خلق الأفكار وفتح المجالات، أو عن ابتكار المهام وتغيير الأدوار، لمواجهة تحديات العولمة على صعدها المختلفة والمتعددة.

تأثيرات العولمة على المجتمع العربي اقتصادياً واجتماعياً:

تتلخص آثار العولمة على المجتمع العربي اقتصادياً واجتماعياً في المظاهر التالية: ظهور مهن جديدة يمكن تسميتها بـ «مهن العولمة»، ونشوء اقتصاد المعرفة والمعلوماتية، وتطوير مؤسسات العمل والإنتاج العربية من مواصفات شهادات الآيزو العالمية، وتدعيم منظمات المجتمع المدني العربية، والتغيير في وظائف الدولة العربية بما يتناسب والاندماج في السوق العالمي، وبما يتناسب وانتشار العولمة الثقافية وما تتضمنه من تأثيرات للإنترنت والفضائيات التلفزيونية على السيادة الثقافية للدولة العربية. ويضيف البعض عدداً من التأثيرات السلبية للعولمة على المجتمع العربي تشمل: عدم قدرة المؤسسات الإنتاجية العربية على المنافسة دولياً، وعدم السماح للعمالة العربية بالتحرك بحرية عبر الحدود، وعدم قدرة المنتج الثقافي العربي على حماية الهوية الثقافية العربية (أحمد حجازي، 1999، وحيدر

إبراهيم، 1999). إضافة إلى أن تعديل الدولة العربية لوظائفها، وتقليص دورها الاجتماعي يترتب عليه نتائج سلبية على الفقراء في المجتمعات العربية. وهو ما يحدث في المجتمعات الأوروبية أيضاً، وفي دول أمريكا اللاتينية تحت تأثير مباشر من الشركات متعددة الجنسيات التي تنتشر هناك (أولريش بك، 1999).

1 – مهن العولمة:

تشمل مهن العولمة المناطق الصناعية المؤهلة (QIZs) أو (Qulified Industrial Zones) وبخاصة في مصر والأردن، وهي مناطق تشتمل على مصانع وشركات تتمتع بامتيازات ضريبية مناسبة، يسهم في رأسمالها مستثمرون محليون وأجانب. وتوجه هذه المصانع والشركات إنتاجها كله للتصدير إلى الأسواق العالمية، وبخاصة أسواق الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اقترحت فكرة المناطق الصناعية المؤهلة من خلال التصريح رقم (6955) للرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في عام 1996، الذي نص على منح إعفاءات من الضرائب والرسوم لمنتجات الضفة الغربية وغزة، والمناطق الصناعية المؤهلة. وتعد المناطق الصناعية المؤهلة فرصة لا مثيل لها للحصول على إعفاءات جمركية للمنتجات التي تدخل سوق الولايات المتحدة الأمريكية، دون طلب المعاملة بالمثل كما تنص على ذلك اتفاقية الجات (جولة الأوروغواي، 1993م).

فوائد المهن الصناعية المؤهلة:

1 – تعد هذه المدن فرصة مناسبة للحصول على إعفاءات جمركية للمنتجات التي تدخل أسواق الولايات المتحدة الأمريكية ودون طلب المعاملة بالمثل. وتتمتع بهذه الميزة حالياً بين الدول العربية مصر والأردن.

2 – زيادة حجم الاستثمار في البلدان العربية؛ حيث يقوم المستثمرون من جنسيات مختلفة بإنشاء مصانع وشركات في البلد المضيف؛ مما يزيد من حجم الاستثمار الكلي. كما يؤدي الطلب على بعض المواد الأولية والمصنعة محلياً إلى تنشيط الاقتصاد بشكل عام.

3 – إيجاد فرص عمل جديدة؛ مما يقلل من حجم البطالة التي تعانيها غالبية البلدان العربية، ويقلل أيضاً من معدلات الفقر التي ترتبط بالبطالة. وقدر معدل البطالة في الوطن العربي عام 2005 بحسب إحصاءات الجامعة العربية والأمم

المتحدة بـ 14% من مجموع القوى العاملة العربية. ويدخل سوق العمل سنوياً 6 ملايين شخص عربي، نسبة كبيرة منهم من خريجي الجامعات.

4 – توطين التكنولوجيا محلياً، وبخاصة فيما يتعلق بالإدارة وما يتعلق بالعمليات الإنتاجية.

5 – تطوير عملية الإنتاج السلعي في البلد المضيف؛ إذ إن السلع المنتجة في هذه المدن المؤهلة، والتي هدفها الحصول على الإعفاءات الجمركية لدى دخولها إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، يجب أن تستوفي شروطاً مناسبة من حيث الجودة والنوعية.

لكن هناك تحليلات تبرز بعض السلبيات لهذه المدن الصناعية وبخاصة في مصر، منها: فتح بعض الأسواق العربية للسلع الإسرائيلية التي تدخل بوصفها أحد مكونات عملية الإنتاج ولكن بنسبة محدودة، وفتح هذه الأسواق للعمالة غير العربية، والتأثير على عملية تحرير التجارة العربية البينية (أحمد يوسف أحمد، ونيفين مسعد، 2006: 118 – 131).

2 – نشوء مهن جديدة وفئات اجتماعية جديدة:

يلاحظ أيضاً انتشار مهن جديدة في غالبية المدن العربية خلال السنوات العشر الماضية، يطلق عليها «مهن العولمة»؛ لأنها مرتبطة بالسوق العالمي، وتحرير التجارة الذي ازداد منذ عام 1995م، وهو العام الذي أنشئت فيه منظمة التجارة العالمية. وتشمل مهن العولمة ما يلي:

شركات تطوير البرمجيات وإنتاجها، شركات الاتصالات ومحالّ «الموبايل» وصيانة الموبايل، محالّ اللواقط الفضائية، القنوات الفضائية، محالّ بيع الكمبيوتر وقطع الكمبيوتر، مقاهي الإنترنت، وخدمات الاتصالات الدولية، والتجارة الإلكترونية، والشركات الاستشارية للحصول على شهادات الآيزو.

وقد وفرت مثل هذه المهن عشرات الآلاف من فرص العمل للشباب العربي من الجنسين، كما أوجدت فئات مهنية جديدة مرتبطة بالعولمة تتميز بمهارات تقنية كبيرة، وعلاقات تجارية عالمية، ومستوى معيشي مرتفع، ومعرفة باللغات الأجنبية، وبخاصة الإنجليزية. إضافة إلى تميز أفرادها بالانفتاح وتقبل التجديد، والتطوير. وقد تزايدت مؤخراً المشاريع الصغيرة في مجالات المعلوماتية في كثير من البلدان العربية. كما ازدادت أعداد العاملين في هذه المشاريع بشكل كبير خلال الأعوام

الخمسة الأخيرة، بحيث يمكن الحديث عن فئة مهنية جديدة في المجتمع العربي هي «المبرمجون والمعلوماتيون»، تضم عشرات الألوف من الشباب العربي من الجنسين الذين يعملون في مجال برمجيات الكمبيوتر وتجارة المعلوماتية.

ولعل من أهم مهن العولمة تلك المرتبطة بالمعلوماتية واقتصاد المعرفة، التي سيتم الحديث عنها ببعض التفصيل.

3 – المعلوماتية واقتصاد المعرفة:

تهتم كثير من الدول العربية بتنشيط اقتصاد المعرفة لديها من خلال توفير البنية التحتية لهذا الاقتصاد، التي تشتمل على التشريعات المناسبة والحوافز لإنشاء شركات الاتصالات الخلوية، وشركات البرمجيات، وشركات الإعلام والقنوات الفضائية. ففي الأردن يتطور سوق تكنولوجيا المعلومات بنحو (100) مليون دولار سنوياً، (70)% منها للأجهزة، و(30)% منها للبرمجيات. وقدرت صادرات البرمجيات الأردنية بنحو (10) ملايين دولار لعام 2000م. أما في عام 2007 فقد بلغ مجمل الإنفاق لقطاع تكنولوجيا المعلومات ما يقرب من 250 مليون دولار، ويتوقع أن يكون الرقم قد توصل إلى 300 مليون دولار في عام 2009، بحسب تقرير IDC الذي نشر حديثاً في عمان. ويتضح أن هذا القطاع يوفر 15 ألف فرصة عمل حالياً؛ يتوقع أن تزداد إلى 25 ألف فرصة عمل حتى عام 2009. ويشكل الإنفاق على البرمجيات ما نسبته 12% من إجمالي الإنفاق في قطاع تكنولوجيا المعلومات. وهناك مئات من الشركات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات غالبيتها في مجال التجارة والتجارة الإلكترونية. وترصد مثل هذه التطورات الاقتصادية أيضاً في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومصر، وتونس، وقطر، والبحرين، ولبنان.

وقد أنشئت مدينة إعلامية حرة في دبي تستثمر فيها عشرات من شركات الإعلام المعروفة، إضافة إلى عشرات من شركات البرمجيات الكبيرة، وشركات «الإنترنت». ونمت هذه المدينة منذ إنشائها عام 2001 نمواً سريعاً. كما أنشئت عام 2004 مدينة للإنترنت في دبي باستثمار قدره (400) مليون دولار. وأطلقت هذه المدينة أحدث مشروع في مجال تكنولوجيا المعلومات يسمى قرية المعرفة، تضم كبريات الشركات العاملة في مجال التعليم والتدريب الإلكتروني، وتهدف إلى بناء مجتمع حيوي يتميز بقوة عمل ماهرة ومتعلمة في جميع البلدان العربية. وهناك مدن إعلامية مماثلة في مصر والمغرب، والأردن.

وقد بدأ حديثاً جداً الكتابة والتأليف حول ما يسمى بـ «الصناعة الإبداعية» التي تتضمن التقارب المفاهيمي والعملي بين الفنون الإبداعية – الموهبة الفردية – الصناعات الثقافية – النطاق الجماهيري – في إطار تقنيات إعلام جديدة داخل اقتصاد المعرفة، يستخدمها مواطنون – مستهلكون تفاعليون جدد. ويتوقع لهذه الصناعات الإبداعية أن تقود التغير الاجتماعي والاقتصادي خلال القرن المقبل، كما يتوقع أن تنتج طبقة جديدة هي الطبقة الإبداعية التي يقدر لها أن تسود الحياة الاقتصادية خلال المستقبل القريب (جون هارتلي، 2007). ولكن مثل هذه الصناعات لم تنتشر في العالم العربي بعد، في حين أصبحت في الاقتصادات المتقدمة قطاعاً إنتاجياً واضحاً إلى جانب القطاعات الإنتاجية الأخرى المعروفة.

4 – تطوير مؤسسات العمل والإنتاج والحصول على شهادات الآيزو:

كلمة ISO مشتقة من الكلمة الإغريقية (ISOS) وتعني التساوي، ويرى البعض أنها أيضاً اختصار لمسمى المنظمة العالمية للمقاييس

(International Organization for Standardization)

وتستخدم هذه الكلمة في مجال المواصفات لتعني تساوي المنتج بالمقارنة مع المواصفات.

المنظمة العالمية للمقاييس منظمة غير حكومية، وهي ليست جزءاً من الأمم المتحدة على الرغم من أن أعضاءها يمثلون (120) دولة من دول العالم. وتضع هذه المنظمة مواصفات عالمية للسلع والمنتجات والنشاطات والمؤسسات تؤكد الجودة والتميز. وتشير الجودة إلى مجموعة الصفات المميزة للمنتج أو النشاط او المؤسسة، التي تجعله ملبياً للأهداف والحاجات المعلنة والمتوقعة، أو قادراً على تلبيتها. وبقدر ما يكون المنتج (السلعة أو النشاط) قادراً على تلبية هذه الأهداف والحاجات يوصف بأنه جيد، أو عالي الجودة، أو سيئ.

وتمنح شهادات الآيزو من قبل المنظمة الدولية للمقاييس للشركات والدوائر الحكومية، والمصانع، والشركات التي تتوافر لديها مجموعة من المميزات التي تصل إلى مستوى جودة تضعه المنظمة؛ مما ييسر لهذه المؤسسات أن تبيع منتجاتها، وخدماتها في أسواق دول أخرى تتمتع بمستوى الجودة نفسه دون فحص هذا المنتج. وهناك عدة أنواع من شهادات الآيزو يتعلق كل منها بمستوى جودة محدد، أهمها:

الآيزو 9000: وهي شهادات تتعلق بجودة المنتج، ومستوى الجودة الإدارية في المؤسسة، أو الشركة.

الآيزو 9001: تتعلق هذه الشهادة الدولية بمستوى نظام الجودة الإدارية في الشركات التي تعمل في مرحلة التصميم الهندسي للمنتج وتجديد وتحسين المنتج، والخدمة بعد البيع.

الآيزو 9002: تتعلق هذه الشهادة الدولية بمستوى نظام الجودة الإدارية في الشركات التي يقتصر نشاطها على إنتاج السلع وتحسينها وبيعها فقط.

الآيزو 9003: تتعلق هذه الشهادة الدولية بمستوى نظام الجودة الإدارية للفحص النهائي للسلعة المنتجة واختبار جودتها.

الآيزو 9004: تتعلق هذه الشهادة الدولية بمدى اتباع الشركات للتعليمات الإرشادية للحصول على إحدى شهادات الآيزو 9001، أو 9002، أو 9003.

الآيزو 9005: تتعلق هذه الشهادة الدولية بمدى تبني الشركات لمعايير حماية البيئة.

الآيزو 14000: تتعلق هذه الشهادة بمستوى التدريب الذي تملكه الشركة أو المؤسسة التي تنوي الحصول على شهادة الآيزو 14001 المرتبطة بنظم حماية البيئة.

الآيزو 14001: تتعلق هذه الشهادة بمدى تبني الشركات والمؤسسات لنظم حماية البيئة.

وهناك عشرات أخرى من شهادات الآيزو التي تغطي عمليات وجوانب وقضايا متعددة. كما أن هناك شهادات الهاسب HACCP، وهي تتعلق بجودة التعامل مع المنتجات الغذائية ومستواه.

وقد بذلت الشركات والمصانع العربية، والبنوك جهوداً ملحوظة لتطوير أنظمتها الإدارية، وإجراءات التعامل مع الجمهور، ومع المواد الغذائية، وإجراءات حماية البيئة، وحصلت آلاف منها على شهادات الآيزو المختلفة؛ مما ييسر عليها تصدير منتجاتها وخدماتها إلى أسواق العالم المختلفة (United Arab Emirates, 2003; and: www.iso.com).

5 – تدعيم المجتمع المدني العربي:

يشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموعة المنظمات الأهلية التطوعية التي ينشئها ويديرها الناس أنفسهم بشكل تطوعي لتحقيق أهداف عامة. وتشمل هذه المنظمات الجمعيات الأهلية، والأندية، والتعاونيات، والأحزاب السياسية. وتأتي أهمية هذه المنظمات من كونها تتوسط بين الأسر والأفراد والدولة موفرة للأفراد آلية فعالة للمشاركة في القضايا العامة والتأثير على القرار السياسي في المجتمع. كما أنها تدرب الأفراد على الديمقراطية؛ لكونها مؤسسات ديمقراطية تقوم على إتاحة فرص الترشح، وممارسة حق الانتخاب لجميع الأعضاء فيها. وتحصل هذه المنظمات على التمويل اللازم لنشاطاتها من خلال التبرعات الأهلية، ودعم المؤسسات المالية المحلية، والدعم المالي من المنظمات الدولية.

ويتضح أن العولمة دعمت انتشار منظمات المجتمع المدني العربي، كما دعمت فاعلية نشاطاتها التي أصبحت تمتد لتشمل قضايا دولية، مثل الحفاظ على البيئة، والسلم العالمي ومناهضة الحروب، وحقوق الإنسان... إلخ (آن فلوريني، 2005). كما ازداد التمويل الدولي الذي يقدم لمنظمات المجتمع المدني العربي؛ مما يمكنها من زيادة نشاطاتها وبرامجها في كثير من الدول العربية. ويمكن القول الآن: إن العولمة أدت إلى نشوء مجتمع مدني عالمي تشارك فيه منظمات المجتمع المدني العربي إلى جانب منظمات المجتمع المدني في الدول الأخرى، ويعمل هذا المجتمع المدني بمنظماته المنتشرة في أنحاء العالم على إقناع متخذ القرار – من خلال التحالفات السياسية المتاحة – باتخاذ قرارات تؤدي إلى حل مشكلات دولية ومحلية عامة مثل حماية البيئة، وضمان حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد... إلخ. فمثلاً تشكل منظمة الشفافية العالمية رقابة مجتمعية على الممارسات الحكومية، وتصنف دول العالم بحسب معدل الفساد لديها. كما أن منظمات البيئة، وحقوق الإنسان، ومناهضة الحروب تضغط على الحكومات والدول لالتزام حماية الموارد، وتدعيم التنمية المستدامة.

وتؤدي تكنولوجيا المعلومات والإنترنت دوراً كبيراً في زيادة التفاعل بين منظمات المجتمع المدني في العالم كله. كما تقوم هيئة الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها، وبرامجها، بتنظيم ندوات ومؤتمرات دولية تجمع منظمات المجتمع المدني من بلدان مختلفة للمشاركة في مناقشة قضايا عالمية والتوصل إلى حلول مناسبة لبعض المشكلات ذات الطابع العالمي.

6 – التغير في وظائف الدولة العربية بما يتناسب ومتطلبات العولمة:

بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من قبل 11 دولة عربية حتى 1/9/2007م، وبعد التوقيع على اتفاقية الجات (جولة الأوروغواي 1993) بدأت الدولة في البلدان العربية تخضع نفسها لمراجعة داخلية تشمل حجمها، وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية، بما يتناسب ومتطلبات تحرير التجارة، والاندماج في السوق العالمي. وتؤدي هذه المراجعة إلى قيام الدولة بسن تشريعات جديدة لتشجيع الاستثمار، والتقليل أو التخفيف من العوائق الجمركية، وتقليص حجم المؤسسات العامة وزيادة كفاءتها الإنتاجية، ورفع الدعم تدريجياً عن المحروقات وبعض السلع الأساسية، وتنفيذ عمليات الخصخصة؛ أي تحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص المحلي أو الخارجي، أو كليهما معاً. وتلاحظ عملية المراجعة هذه لدور الدولة في تونس، ودول الخليج العربية، والجزائر، والأردن، والمغرب، وليبيا، ولبنان، ومصر. بل إن مصر ذهبت إلى أبعد من سن التشريعات المشجعة على الاستثمار إلى تعديل عدد كبير من مواد الدستور المصري في نهاية آذار 2007. ويتوقع المحللون أن يؤدي هذا التعديل لمواد الدستور إلى التخلص نهائياً من بقايا الاشتراكية، وتقليص دور الدولة الاجتماعي بشكل محلوظ، وإلى إطلاق العنان للقطاع الخاص لتوجيه الاقتصاد المصري من خلال قوى السوق ومتطلبات العولمة.

وقد تتضمن عمليتا الخصخصة وتشجيع الاستثمار الخارجي تعامل الدولة العربية مع الشركات متعددة الجنسيات، التي تملك، نتيجة لمواردها الهائلة، قدرات تفاوضية كبيرة قد تؤثر على الدولة العربية اقتصادياً أو اجتماعياً. ومن جهة أخرى، فإن العولمة الثقافية القائمة على الفضائيات التلفزيونية، و «الإنترنت» تجعل احتكار السيادة الثقافية على الأجواء الوطنية من قبل الدول العربية أمراً شديد التعقيد؛ ذلك أن المعلومات والتحليلات، والتوجيهات القيمية التي تصل إلى المواطن العربي لم تعد بيد الدولة العربية بشكل كامل، وإنما تشاركها في ذلك الآن الفضائيات التلفزيونية سواء أكانت عربية أم غير عربية، وكذلك «الإنترنت» وخدماتها المتنوعة. لذلك تعمد الأدبيات التي تحلل تأثير العولمة على الدولة العربية إلى طرح فرضية تقول: إن العولمة تؤدي إلى إضعاف سلطة الدولة ودورها في المجتمع العربي المعاصر. ويؤكد أصحاب هذه الفرضية بناء على ذلك أن العولمة تتضمن بعض السلبيات، لعل هذا الإضعاف المفترض لدور الدولة العربية أحد أبرز مظاهرها.

لكن غالبية الأدبيات – وبخاصة تلك الأكثر حداثة – تتفق على أن ما يحدث فعلاً هو تعديل في وظائف الدولة العربية وليس إضعافاً لها، أو تقليصاً لدورها. وبالتحديد، فإن الدولة العربية تعيد صياغة دورها الاقتصادي والاجتماعي بما يتناسب وتحرير التجارة، والاندماج في السوق العالمي مفسحة المجال للقطاع الخاص للنمو والتمدد بما يدعم توظيف التقنيات الحديثة، وزيادة القدرات الإنتاجية الوطنية، وهو ما يحدث حالياً في مصر، والأردن، ودول الخليج العربية، وتونس، والجزائر، والمغرب. ومن جهة أخرى، تقوم الدولة بسن التشريعات الكفيلة بفتح الأسواق الوطنية للاستثمارات الخارجية، كما تقوم بإزالة عديد من العوائق الجمركية والحمائية، وتنفيذ برامج الخصخصة مقللة بذلك من الوظائف الاقتصادية العديدة التي تقوم بها مما يزيد في كفاءة الدولة وقدراتها السياسية والإدارية. وتؤدي سياسات رفع الدعم الحكومي عن المحروقات وبعض السلع الأساسية إلى إعادة صياغة الدور الاجتماعي للدولة. كما تقوم الدولة بسن التشريعات الكفيلة بإنشاء مدن للمعلومات، ومحطات تلفزيونية فضائية، وأرضية أهلية تشارك معها في السيادة الثقافية الوطنية.

سياسات الدولة العربية في مواجهة سلبيات العولمة:

تعمل الدولة في المجتمع العربي – وهي تقوم بتعديل دورها الاقتصادي تطبيقاً لبنود اتفاقية الجات، كما اتضح سابقاً – على التخفيف من هذه الآثار السلبية للعولمة باعتماد عدد من البرامج والسياسات، أهمها:

– تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الطبقات الفقيرة وتيسير سبل العيش لها، وبخاصة الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي المجاني أو شبه المجاني، وصناديق المعونة الوطنية؛ بما يقلل من الآثار السلبية لتوقف الدولة عن دعم المحروقات، والسلع الأساسية.

– تشجيع الاستثمارات الخارجية من خلال التشريعات الجديدة، والجهود السياسية والدبلوماسية، وتوجيه هذه الاستثمارات نحو مشاريع موجهة للتصدير نحو الأسواق الخارجية؛ مما يدعم الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر فرص عمل جديدة لطالبيها، ومن ثم يقلل من معدلات الفقر والبطالة. والجدير بالذكر أن معدل البطالة في العالم العربي عام 2005 – بحسب إحصاءات جامعة الدول العربية – كان

يصل إلى 14% من مجموع القوى العاملة الذي قدر بـ 90 مليون عامل. ويتوقع أن يصل هذا العدد في عام 2010 إلى 125 مليون عامل؛ وهناك 2,5 مليون مواطن عربي يدخلون سوق العمل سنوياً (جامعة الدول العربية، 2005)؛ مما يعطي لهذه الاستثمارات دوراً متميزاً في مواجهة المشكلة.

– الاهتمام بالجوانب الاجتماعية لبرامج الخصخصة، ويتبدى ذلك في قيام الدولة بالتفاوض مباشرة مع المستثمرين الخارجيين، أو القطاع الخاص المحلي نيابة عن الموظفين والعمال عند بيع أسهم المؤسسة العامة للقطاع الخاص المحلي، أو المستثمرين الأجانب. وهذا يضمن حصول هؤلاء الموظفين والعمال على حقوقهم، والإبقاء على وظائفهم في غالبية الأحيان. وغالباً ما يتم التوصل إلى اتفاق لإعادة تدريب هؤلاء الموظفين والعمال وهم على رأس عملهم بما يتناسب واقتصاد السوق المحلي والعالمي؛ مما يضمن لهم الحفاظ على وظائفهم، والحصول على زيادات جيدة على رواتبهم.

– تقبل المشاركة في السيادة الثقافية للدولة على مواطنيها، والتكيف مع هذه المشاركة، وذلك بعدم وضع معوقات أمام انتشار «الإنترنت» وخدماتها، واستخداماتها. وسن التشريعات للسماح بإنشاء محطات تلفزيونية أرضية وفضائية من قبل القطاع الخاص. والأهم من ذلك أيضاً تطوير أجهزة الإعلام الرسمية، واعتماد استراتيجية إعلامية منفتحة، ومنافسة تقدم المعلومات والتحليلات للمواطن حول الأحداث بدقة وسرعة، ومهنية عالية؛ مما يغني المواطن عن التوجه للفضائيات العربية، وغير العربية للوقوف على الأحداث وتطورها، ويبقيه بشكل مناسب ضمن التوجهات القيمية للدولة.

تأثيرات العولمة على الثقافة العربية:

في المجال الثقافي يتحدث جيمس روزناو (1999) عن ثلاث عمليات متداخلة ترتبط بالعولمة، وتنتج منها. وهذه العمليات هي:

1 – تذويب الحدود بين الدول؛ مما يسهل انتقال الناس ورأس المال، والسلع، والأفكار، والمنتجات الثقافية سواء أكانت كتباً، أم أفلاماً سينمائية، أم مسلسلات تليفزيونية، أم ألعاب فيديو... إلخ.

2 – انتشار المعلومات والأفكار، والتحليلات الإخبارية، والمضامين القيمية بين الشعوب والأفراد.

3 – زيادة التشابه بين الشعوب في مختلف أرجاء العالم، وبخاصة ما يتعلق بالمعلومات، وأنماط الاستهلاك، والقيم، وأنماط السلوك اليومي بشكل عام.

ويوضح روزناو أن آليات العولمة الثقافية وطرقها سلمية الطابع، وطوعية الجوهر، وهي تتمثل في التفاعل الحواري ثنائي الاتجاه باستخدام تقانة الاتصال، والمعلوماتية، والاتصال الأحادي عن طريق الطبقة الوسطى، والمحاكاة والتقليد بين الدول والشعوب، إضافة إلى المنافسة التي تؤدي إلى استخدام طرق وتقنيات متشابهة وبخاصة في المنافسة التجارية، والمنافسات الرياضية، والعلمية؛ وتماثل المؤسسات وبخاصة في المجالات المالية، والتسويقية، والعلمية، والسياسية، والإدارية.

وهذه العمليات، إضافة إلى الآليات، والطرق المتشابهة في إنجاز الأعمال تؤدي إلى نتائج إيجابية على كثير من المجتمعات والثقافات، وقد تؤدي إلى نتائج سلبية على ثقافات أخرى، وبخاصة المغلقة منها.

ويعد موقف روزناو هذا امتداداً، وتأكيداً لموقف فرانسيس فوكوياما (1993) الذي أكد فيه أن الحضارة الغربية الليبرالية وقد خرجت منتصرة على الاشتراكية بعد انتهاء الحرب الباردة في بداية التسعينيات سيتم استعارتها طوعياً من قبل مجتمعات الدول النامية التي ستسعى جاهدة، وعن طيب خاطر للتحول إلى الديمقراطية الليبرالية على الرغم من بعض المعوقات الحضارية – الاجتماعية التي توجد لديها والتي تعوقها عن النمو والتقدم. وتشمل هذه المعوقات – بحسب تحليلات فوكوياما (1993: 195–198) – ما يلي:

– المبالغة في التميز القومي الذي قد يدفع المجتمع النامي إلى الانغلاق والتعصب.

– عدم نضوج مؤسسات المجتمع المدني بما يمكن الأفراد من ممارسة حرياتهم وخياراتهم بشكل مستقل عن مؤسسات الدولة.

– عدم توافر ما يكفي من التفسيرات الدينية المستنيرة لتحل محل التفسيرات القديمة، أو التفسيرات المتزمتة، بما يدعم قيم التسامح والمساواة، والتجديد.

– عدم وجود ما يكفي من الصفوات السياسية التي تدعم الممارسات الديمقراطية الليبرالية في الحياة اليومية، ومن هذه الممارسات: حرية التعبير، وحرية الاجتماع، وإنشاء الأحزاب، والمشاركة السياسية.

ويقف آخرون موقفاً نقدياً من العولمة الثقافية، ويرونها تتضمن سلبيات عديدة؛ فهي ليست طوعية تماماً، ولا تؤدي إلى نتائج إيجابية على ثقافات دول العالم الثالث (عبدالإله بلقزيز، 1998؛ ومحمد عابد الجابري، 1998). فالعولمة – في رأيهم – هي أيضاً إيديولوجيا للاختراق الثقافي، والهيمنة الثقافية الغربية على ثقافات العالم باستخدام تقنيات الاتصال والإعلام الحديثة. لكن غالبية التحليلات العربية الأكثر حداثة للعلاقة بين العولمة الثقافية والثقافة والهوية العربية متوازنة، ومعتدلة في طروحاتها، وهي تبرز الإيجابيات إلى جانب السلبيات. فمثلاً يحلل مصطفى حجازي (2000) ثقافة الصورة التي هي – في رأيه – أداة العولمة الثقافية، فيجد أنها وهي تدعم ثقافة السوق المعولمة تدعم أيضاً ثقافة الحركات الأصولية المتشددة في العالم العربي. وقد تزايد إقبال هذه الحركات الأصولية بشكل متسارع على الاستفادة من شبكة الإنترنت في الترويج لدعواتها التكفيرية، كما تتزايد محطات الإذاعة الخاصة التي تنشئها هذه الحركات وتديرها. وتحليل حجازي البحثي لبنية ثقافة اقتصاد السوق من خلال متابعة برامج القنوات الفضائية يبرز عدداً من العناصر النمطية، وهي: الومضة، أو تكثيف المعلومة، المرح والمتعة، الصفقة، النجومية الرياضية، العولمة المناخية، وسيادة الإعلان التجاري وبيع الأحلام. وتحليله لعناصر الثقافة الأصولية يوضح أنها تقوم على نظام من المعتقدات والتعليمات المبسطة والمتماسكة التي تتطلب الإيمان بها. كما يتضح أن الأصولية الإسلامية تقوم على ثلاثة عناصر أساسية، وهي: التمسك بالماضي (وهو الفردوس المفقود الذي يجب استعادته)، ورفض الحاضر، والتمسك بسلوك متشدد مع الذات يصل إلى حد التزمت في التعاليم والشعائر وتطبيقها.

لكن حجازي يؤكد أن ثقافة الصورة على الرغم من استثمارها من قبل اقتصاد السوق المعولم، ومن قبل الجماعات الإرهابية المتشددة، تمثل فرصة غير مسبوقة في تاريخ البشرية للإعلام والتوعية، والتثقيف، وكسر حواجز العزلة، وربط الإنسان بالكون، فهي فرصة للتوعية، والتربية والتنشئة، وقد تكون مشروعاً حضارياً للارتقاء بنوعية الحياة والإنسان من خلال المعرفة والتدريب، والتبصر بأحوال الأمم والشعوب. ويقترح حجازي في نهاية كتابه عدداً من الآليات لاستثمار ثقافة الصورة، وتطوير اقتصاد السوق، ومواجهة ثقافة الأصولية المضادة للمجتمع، ومن هذه الآليات التي يقترحها مصطفى حجازي (2000: 198–205): الإبداع التكنولوجي لخوض صراع

المعرفة واقتصادها، ومحو الأمية الإنسانية، وتدعيم منظمات المجتمع المدني والتربية المؤسسية، والتخلص من التعصب، وتدعيم الديمقراطية والمشاركة.

ويرى حيدر إبراهيم في مقالته حول العولمة وجدل الهوية الثقافية (1999) أن العولمة تعني حالة إنسانية عامة، يفترض فيها عدم التعارض مع الهوية أو الهويات، وعدم تذويبها قسرياً. فتبدلات الهوية تخضع للنظام السياسي أكثر مما تخضع لتأثيرات العولمة؛ فالأمة العربية التي كانت خلال الستينيات مقتنعة بحتمية سيادة القومية العربية أصبحت الآن تمجد الهويات القطرية؛ بل إن فئات داخل هذه الدول تردد شعارات إسلامية أصولية أيضاً. وهو يرى أن الحركات الأصولية المتشددة في العالم العربي – وهي تدعي ملكية الحقيقة – تدعو لإحياء الماضي المفقود، وتجد في علمانية العولمة وقدرتها التحديثية تهديداً لجهودها لاستعادة هذا الماضي. ولكنه يلاحظ أن الأصولية إقصائية وحصرية، وهذه هي مشكلتها في التعامل مع العولمة، وهي تعتقد أن بقاءها مرهون بفناء الآخر، لذلك ترفض التعايش مع ما هو مختلف عنها.

ويؤكد حيدر إبراهيم في نهاية مقالته (1999: 113) أن العولمة ليست استهدافاً للدين أو العقيدة، ولكن عمليات العولمة وآلياتها قد تسبب قدراً من العلمنة، أو قد تؤدي إلى الانشغال عن الدين بمسائل أخرى جديدة، فهي آثار جانبية لم تتدخل في ظهورها العولمة بصورة مباشرة باعتبارها هدفاً مخططاً له.

وقد اتضح من نتائج بحث ميداني حديث على عينتين من جامعة الكويت والجامعة الأردنية (حمد الدعيج، وعماد السلامة، 2007) حول أثر العولمة في القيم من وجهة نظر طلبة الجامعتين – أن العولمة ترسخ قيماً إيجابية حديثة لدى طلبة الجامعتين تشتمل على ما يلي: الاستثمار، والعلم، والتخطيط، والتنافس، والصداقة، وإتقان العمل، والصداقة بين الجنسين، وتحمل المسؤولية، والصدق. كما توضح نتائج هذا البحث الميداني أن العولمة تقلل من انتشار قيم تقليدية قديمة تشتمل على: صلة الرحم، والمجاملة على حساب العمل، والقرابة، والصبر على الضعف والتقصير.

ويتضح من نتائج البحث وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم في ضوء متغير الجامعة لصالح طلبة جامعة الكويت. ويتضح أيضاً وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم في ضوء متغير الجنس لصالح طلبة جامعة الكويت. ويتضح أيضاً وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم في ضوء متغير الجنس لصالح الطلبة الذكور. ويرى الباحثان أن هذا التباين في أثر العولمة في القيم يمكن أن يعزى إلى

أن النجاح في العمل في ظل العولمة الاقتصادية يتطلب التمسك بهذه القيم وممارستها فعلاً، ولا سيما أن العمل في الشركات الخاصة الكبرى أصبح مطروحاً لغالبية الشباب في كل من الكويت والأردن، وغالبية مدن المجتمع العربي، في ظل ندرة الوظائف الحكومية وقلة أجورها. وبالنسبة لقيم الصداقة والصداقة بين الجنسين فقد يعزى ذلك إلى وسائل الإعلام وسهولة التواصل من خلال الانتشار الواسع لتقنيات وسائل الاتصال التي هي من أهم أدوات العولمة الثقافية.

ويقوم محمد شومان في مقالته حول عولمة الإعلام ومستقبل النظام العربي (1999) بتحليل عناصر النظام الإعلامي العربي المعاصر، التي تشتمل على: ملكية الدولة لوسائل الإعلام، وتشابه السياسات الاتصالية، وعدم التوازن في انتشار تكنولوجيا الاتصال الجماهيري، والتبعية، وتشابه المضمون، ونوعية الجماهير (المتلقين). ويتعرض هذا النظام الإعلامي إلى كثير من التحديات، وبخاصة بعد أن أصبح كثير من القوانين والنظم الخاصة بالرقابة على تدفق المعلومات عبر الحدود القومية مجرد نصوص فارغة، لا تأثير حقيقياً لوجودها، بل أصبح مسوغ احتكار الدولة لبيئة الاتصال والمعلومات أمراً ينتمي للماضي البعيد. فقد كانت الدولة تتدخل في حقل الإعلام لمنع الاحتكار وتوظيف الإعلام في أدوار سياسية واقتصادية واجتماعية من خلال التحكم في موجات البث وقنوات التوصيل. لكن اليوم، ومع انفجار فضاء وسائل الإعلام، وأدوات التوصيل، والأقمار الصناعية إضافة إلى حرية الأسواق والخصخصة، فإن إضعاف دور الدولة الإعلامي لصالح الإعلام الخاص المعولم يصبح حتمياً.

ويستنتج محمد شومان في نهاية مقالته المطولة (1999: 180–181) أن إحدى أهم إشكاليات مستقبل الإعلام العربي هو تراجع دور الدولة القطرية وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في وقت تعاني فيه شركات الإعلام العربية المملوكة للقطاع الخاص ضعفاً هيكلياً، كما تعاني فيه مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات العمل العربي المشترك ضعفاً مماثلاً؛ أي أن عولمة الإعلام تعني دخول الشركات متعددة الجنسيات بقوة فاعلاً في النظام الإعلامي العربي على حساب بقية الفاعلين في هذا النظام، وبخاصة الدولة ومؤسساتها، ومنظمات العمل الإعلامي العربي في جامعة الدول العربية؛ مما يثير مخاوف وتحديات تتعلق بمدى استقلالية النظام الإعلامي العربي، وخصوصية الثقافة والهوية العربية، ومدى المساواة في حقوق الاتصال بين المواطنين، وحرية المضامين الإعلامية وتنوعها، وهيمنة الإعلان

والترفيه على وسائل الإعلام. وبناءً على ذلك يرى شومان أن هناك حاجة موضوعية لأن يقوم كل طرف من أطراف النظام الإعلامي العربي بمراجعة دوره والتخلي طواعية عن بعض سلطاته، أو امتيازاته، وتطوير أدواته لتنسجم مع تحديات عولمة الإعلام. وهذا يتطلب أيضاً مراجعة كثير من التشريعات والنظم المعمول بها في بعض الدول العربية، علاوة على تطوير منظمات العمل العربي المشترك وتفعيلها. وإدماج الشركات العربية الإعلامية الخاصة في الأطر والمنظمات التابعة للجامعة العربية. بالإضافة إلى التشجيع والدعم لمنظمات المجتمع المدني ومؤسساته ذات العلاقة بالعمل الإعلامي على جميع مستوياته، وذلك بهدف تدعيم نوع من المشاركة والرقابة الشعبية في النظام الإعلامي العربي.

ولذلك لا غرابة أن نرى ثقافات البلدان النامية – ومن ضمنها البلدان العربية – تبدي مقاومة، أو ممانعة ملحوظة للثقافة الغربية الليبرالية. ويؤكد صاموئيل هانتجتون بشكل خاص (1998: 24–39: 114) أن التفاعل المتزايد بين الحضارات الرئيسة في العالم والذي نشهده حالياً لا ينتج منه ثقافة عامة سائدة على الرغم من أنه يسهل انتقال الأساليب التقنية، والاختراعات، والممارسات بين الحضارات بطريقة أكثر يسراً، وسهولة من السابق. وهو يلاحظ أن الشعوب تعود للتمسك بتقاليدها القديمة، وهويتها الأصلية وهي تستثمر تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة – وهذه من أدوات العولمة الأساسية كما اتضح سابقاً – لتحقيق ذلك. كما يلاحظ أيضاً تزايد الاهتمام برموز الهوية التقليدية مثل الكوفية، وغطاء الرأس، والحجاب، والصليب، والهلال. ولذلك جعل أطروحته الأساسية في هذا الكتاب أن الهويات الثقافية وحدات حضارية، وهي تشكل أنماط التماسك والتصدع والتصادم في عالم ما بعد الحرب الباردة. وهو بذلك يرد منتقداً على أطروحة فوكوياما مؤكداً أن الحضارة الغربية لا تغزو الحضارات الأخرى ولا تستطيع أن تحل محلها.

وفيما يتعلق بالثقافة العربية فإن تأثيرات العولمة الثقافية تتلخص في مجالين رئيسين، يركز عليهما هذا البحث، وهما:

1 – تحديث الثقافة العربية وإحياء التراث العربي الإسلامي.

2 – تحديث قيم وأخلاقيات العمل العربية.

وسيتم فيما يلي مناقشة كل جانب من هذين الجانبين وتحليلهما في ضوء

تفاعلهما مع العولمة بشكل عام، والعولمة الثقافية بشكل خاص، إضافة إلى القوى والجهود المحلية التي تأتي في مجملها انعكاساً للعولمة وعملياتها الكونية.

1 – تحديث الثقافة العربية وإحياء التراث العربي الإسلامي:

تتمثل أبرز تأثيرات العولمة على الثقافة العربية في اتجاهين واضحين؛ الأول: يسير في اتجاه تحديث الثقافة العربية وتبني أساليب جديدة في التفكير وفي الحياة، والثاني: يسلك اتجاه إحياء التراث وإعادة تبني الأساليب القديمة في التفكير وفي الحياة. ويرتبط بكل عملية من هاتين العمليتين مجموعات كبيرة من المنظمات الأهلية التي تمول وتدار من قبل الأهالي أنفسهم لتعبر عن أفكارهم، ومبادئهم، وتبشر بها بين الجماهير بموافقة ضمنية أو صريحة من الدولة.

وتستفيد هذه المنظمات – حتى تلك التي توصف بأنها سلفية – من أدوات العولمة فلتجأ إلى استخدام «الإنترنت»، و«الكمبيوتر» وبرمجياته لتنظيم عملها وزيادة كفاءتها في تحقيق أهدافها. ولكن الملاحظ أن عملية تحديث الثقافة العربية، والسياسات المنبثقة عنها، والمنظمات التي تتبنى هذا التحديث بدعم من الحكومات العربية هي التي تسود بشكل عام. كما تجد هذه العملية الدعم الكبير أيضاً من المثقفين الليبراليين ورجال الدين المعتدلين. غير أن هذه العملية تقاوم من قبل المثقفين السلفيين، والمنظمات الأهلية السلفية التي ينشئونها، والمنظمات والجماعات الإرهابية.

ويرتبط بهاتين العمليتين المتعارضتين استمرار الانشطار الثقافي في المجتمع بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، وتكريس الانشطار في الهوية العربية وتدعيمه بين هوية الجماهير وانتماءاتها الذاتية والتقليدية، وهوية النخبة وانتماءاتها المعولمة. وقد بدأ هذا الانشطار الثقافي منذ بدايات النهضة العربية في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، حين طالبت مجموعات من المفكرين ورجال الدين ورجال السياسة والحكم بالتحديث واستعارة الأنماط الثقافية الأوروبية لتنظيم الجيش، وتحديث الاقتصاد والإدارة. وقد اقتنعت بذلك أعداد كبيرة من فئات المجتمع وسارت خلف هؤلاء التحديثيين. وفي المقابل دعت مجموعة أخرى من المفكرين ورجال الدين إلى ضرورة إغلاق الأبواب الثقافية أمام الأنماط الثقافية الأوروبية، والمحافظة على العناصر الثقافية العربية والإسلامية. وقد اقتنعت بذلك أعداد أخرى من فئات

المجتمع، وبخاصة بين الطبقات الفقيرة، والريفيين والمتشددين، وسارت خلف هؤلاء السلفيين.

ودعت مجموعة ثالثة إلى التوفيق بين الأنماط الثقافية الأوروبية المفيدة وعناصر منتقاة من تراث الماضي الذي يحوي عناصر سلبية غير مفيدة لمواجهة متطلبات العصر. واقتنعت بذلك فئات أخرى من المجتمع وسارت خلف هؤلاء التوفيقيين. وبشكل عام يلتقي هؤلاء مع التحديثيين في رفضهم للسلفيين وأساليبهم، وأهدافهم المعلنة والمستترة، كما يلتقون مع الحكومات في اعتماد آليات اقتصادية وتربوية متدرجة لتحديث المجتمع وزيادة ارتباطه بالعولمة ومنظماتها (محمد عابد الجابري، 1988).

وقد أصبحت الثقافة العربية حالياً، بفضل تقنيات العولمة، تقوم على جماهيرية الإعلام، وانفتاحه، وتعتمد الصورة لبث الرسالة الإعلامية وتنميط الإدراك من خلال وحدة الصورة، والخبر والمعلومة. فالمعلومة نفسها تبث مرات عدة مدعمة بالصور إلى فئات الجمهور لتحدث توحيداً وتنميطاً في مشاعره وموافقة تجاه الحدث. كما ازداد اعتياد الجمهور على الحوار، والنقاش، والاختلاف في الرأي في تناول القضية الواحدة. وبرزت في هذا المجال قناة الجزيرة، وقناة العربية، وعدد من القنوات الفضائية اللبنانية. وأصبحت تتنافس في ذلك – وبخاصة أنها ناطقة باللغة العربية – مع القنوات الفضائية الأوروبية والأمريكية مثل BBC و CNN.

غير أن انفتاح الجماهير على الإعلام العالمي لا يزال محدوداً بسبب عائق اللغة، وبسبب تكلفة اقتناء الدش، والريسيفر في عدد من البلدان العربية. وتقوم هذه الجماهير بمشاهدة المحطات التلفزيونية الوطنية، وهي من خلال ذلك تتأثر أيضاً بقضايا العولمة ومواضيعها وتقنياتها. ذلك أن هذه المحطات الأرضية تعتمد تقنيات الفضائيات العالمية وأساليبها حتى تستطيع أن تحقق درجة من المنافسة، والمهنية كما أن محتواها من البرامج في نسبة منها قد تصل إلى 20 أو 30% برامج أمريكية، أو أوروبية مدبلجة أو مترجمة.

أما بين الطبقات الميسورة، والشباب، والحكومات ومؤسسات الأعمال والإنتاج، فإن الانفتاح الإعلامي كبير وملحوظ. وهو يقوم على مشاهدة الفضائيات، وبخاصة العربية منها بشكل كثيف، واستخدام الإنترنت في المراسلات، والتعامل، والعلاقات

الشخصية. ويزداد تنميط الاتصال بين هذه الطبقات والفئات، ويوجه ذلك من ثم طريقة تفسيرها للأمور وتناولها للقضايا، ومواقفها من هذه القضايا.

ولعل العملية الثقافية المتعلقة بأخلاقيات العمل هي العملية الأكثر تأثيراً على الأفراد وعلى طريقة المجتمع في العمل والإنتاج. وقد استطاعت كثير من الدول مثل الصين واليابان، والنمور الآسيوية، وبخاصة كوريا الجنوبية، وتايلاند، وماليزيا، أن تتبنى أخلاقيات عمل فعالة أدت أدواراً – إلى جانب عوامل أخرى سياسية واقتصادية وتقنية – ساعدت على تحقيق هذا الإنجاز الاقتصادي المبهر الذي حققته هذه الدول في فترة زمنية قصيرة. وتتضمن أخلاقيات العمل لهذه البلدان قيماً ثقافية تشمل: احترام النظام، والانضباطية، ورعاية الأسر وكبار السن، والمثابرة والتفاني في العمل، وحب المال واحترامه. ويلاحظ القارئ تشابه هذه القيم البروتستانتية (الكالفينية) التي لاتزال تؤدي دوراً بارزاً في النمو الاقتصادي السريع للبلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص. وقد دُرست القيم البروتستانتية منذ وقت مبكر وتم رصد دورها في إحداث النمو الاقتصادي الغربي (Gerth and Mills, 1976; Weber, 1947).

وأصبحت استعارة هذه القيم من قبل البلدان غير الأوروبية من الشروط الضرورية لتحديث المجتمع وتحقيق النمو الاقتصادي. واستطاعت بلدان مثل اليابان، وكوريا الجنوبية، وعدد من البلدان الآسيوية الأخرى، استعارة هذه القيم وإدماجها في ثقاتها الوطنية، واستثمار الديانة البوذية، وديانة الشنتو لإضفاء مسحة من القداسة على هذه القيم، دعمت دورها بشكل كامل في إحداث النمو الاقتصادي في هذه البلدان (مجد الدين خمش، 2004: 173 – 175):

واستطاعت ماليزيا أيضاً – وهي دولة إسلامية تتضمن مجموعات سكانية كبيرة صينية وهندية غير مسلمة – أن تحقق هذا الدمج الناجح بين أخلاقيات العمل البروتستانتية والعناصر الثقافية الوطنية والدينية فيها. ومن ثم حققت درجة كبيرة من النمو الاقتصادي، والتحديث المجتمعي على النمط الرأسمالي الليبرالي. واستطاع المثقفون والفقهاء الماليزيون استثمار الدين في النمو الاقتصادي بتحويل التعاليم والقيم الدينية إلى أخلاقيات للعمل وإلى مؤسسات بيروقراطية حديثة. وقد عمل ماكس فيبر منذ وقت مبكر على رصد القيم البروتستانتية التي أدت دوراً كبيراً في التحول الرأسمالي الغربي في كتابه المشهور (القيم البروتستانتية وروح

الرأسمالية). وقام فرانسيس فوكوياما فيما بعد بمناقشة دور هذه القيم في عمليات التحديث الرأسمالي في عدد من البلدان الآسيوية، مستعيناً في ذلك بكتابات عدد من الباحثين الذين حللوا عمليات التحديث المبكرة في عدد من البلدان الآسيوية، مبرزين قدرتها على دمج هذه القيم في ثقافاتها الوطنية وإعطائها طابعاً محلياً دينياً من خلال الديانتين البوذية والشنتوية.

أما تحليلات ماكس فيبر للدين الإسلامي وعلاقته بالاقتصاد فتتسم بأنها نقدية في مجملها، فهو يصنف الدين الإسلامي بين الأديان التي تبعد جهود الناس عن الحياة الدنيا وتوجهها نحو الحياة الأخروية، وهو فهم غير دقيق تشاركه فيه عدد من فئات الجماهير الإسلامية الذين يتنكرون للدنيا والنجاح المادي فيها، ويركزون في أحاديثهم وحواراتهم وسلوكهم على الدار الآخرة والثواب الأخروي فقط. وهم في ذلك يبتعدون عن حقيقة الإسلام العظيم كما تتبدى في كثير من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، التي تحض المسلم على النجاح في الحياة الدنيا إلى جانب النجاح في الحياة الأخرى. كما أن الدين الإسلامي يتضمن كثيراً من قيم العمل الفعالة وأخلاقياته، مثل عدم الغش، وإتقان العمل، وحسن التعامل مع الآخرين، والمثابرة والتفاني، والتصنيع. لكن المشكلة أن هذه القيم والأخلاقيات غير مفعّلة وغير مجسدة في الواقع اليومي على شكل مؤسسات، وممارسات، وأفكار متداولة في الحياة اليومية للناس، كما سيتم توضيحه في الصفحات القادمة.

2 – تحديث قيم وأخلاقيات العمل العربية:

إن تحليل محتوى الثقافة المجتمعية العربية من القيم التي تتعلق بالعمل، يوضح مدى غنى هذه الثقافة بتلك القيم التي تحض على العمل وترغب فيه، كما تحض على إتقانه، وعلى تجويد الصنعة، والابتكار، وعدم الغش. وتوجد قيم أخرى تحض على المساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة، وإعطاء كل ذي حق حقه. غير أن هناك فجوة واسعة بين القيم كما هي معطاة في الثقافة المجتمعية العامة وبين الواقع اليومي المعيشي في بيئة العمل وفي المجتمع بشكل عام في كثير من المجتمعات العربية، والذي يناقض هذه القيم ومضامينها بدل أن تلتزم بها – في غالبية الأحيان – كما هو موضح في الجدول 2 (مجد الدين خمش، 2004: 173–175). ويأتي جزء كبير من القيم من مصدر ديني؛ فهناك كثير من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تحض على العمل والإنتاج، وعدم الغش،

وإعطاء كل ذي حق حقه. وهناك مصادر أخرى أساسية للقيم مثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، إضافة إلى القوى السياسية وتوجهات النخب فيه، حيث تعمل هذه الظروف والقوى على تحديد أهداف مرحلية، أو طويلة المدى للمجتمع مثل التصنيع، أو زيادة التصدير، وانفتاح الأسواق، والإحلال محل الواردات، وخفض المديونية، فضلاً عن جهود المؤسسات وبعض الفئات الاجتماعية لالتزام هذه القيم في برامجها، وسلوكها، وحياتها اليومية. وهي تحشد لتحقيق ذلك الدعم المالي المناسب لتطوير برامج وسياسات اجتماعية وإعلامية تقدم تفسيرات منطقية لهذه الأهداف، وتحاول تقريبها إلى قلوب الجماعات والأفراد؛ مما يؤدي إلى استخدامها من قبلهم بحيث تصبح جزءاً أساسياً في طريقة تفكيرهم وأنماط سلوكهم.

جدول (2)
الفجوة بين قيم العمل كما هي معطاة
في الثقافة المجتمعية العامة والسلوك الفعلي الملاحظ لدى عدد كبير
من الأفراد والجماعات في الحياة اليومية

قيم العمل	السلوك الفعلي الملاحظ لدى عدد كبير من الأفراد والجماعات في الحياة اليومية
قيم العلم والتعلم	الحصول على الشهادة
قيمة التصنيع	التشكيك وعدم المبالاة وتفضيل النشاط الريعي
قيمة التعليم المستمر	التواكل، والكسل، وعدم التخطيط للمستقبل
قيمة التدرّب والتدريب	التواكل، والكسل، وعدم التخطيط للمستقبل
قيمة إتقان العمل، وتجويد السلعة	الفهلوة، والحذلقة اللفظية
قيمة عدم الغش	التزييف، والحذلقة اللفظية
قيمة الثواب في الآخرة	الترديد اللفظي عادة
قيمة إعطاء كل ذي حق حقه	الشطارة، وتسخيف جهود الآخرين
قيمة العدالة الاجتماعية	الاستغلال، والظلم، والتحيز
قيمة المساواة، وتكافؤ الفرص	المعيار القرابي، والواسطة، والمحسوبية

تابع/ جدول (2)
الفجوة بين قيم العمل كما هي معطاة
في الثقافة المجتمعية العامة والسلوك الفعلي الملاحظ لدى عدد كبير
من الأفراد والجماعات في الحياة اليومية

قيم العمل	السلوك الفعلي الملاحظ لدى عدد كبير من الأفراد والجماعات في الحياة اليومية
قيمة الأمانة والإخلاص	الترديد اللفظي عادة
قيمة الانضباط وإطاعة القانون	الاستقواء على الإدارة والتحايل على القانون
قيمة احترام الوقت واستثماره	هدر الوقت
قيمة الاعتدال	البذخ الملحوظ أو الفقر
قيمة العمل المهني واليدوي	العزوف، والتحفظ
قيمة العمل الخدماتي	العزوف، والتحفظ
قيمة إشباع الحاجات الحياتية للناس باعتدال	البذخ، والفقر، والحرمان
قيمة الاستمتاع بمباهج الحياة	البذخ، والفقر، والحرمان
قيمة تحقيق الربح باعتدال	الجشع
قيمة الادخار والاستثمار	هدر الموارد، والتوجهات الريعية
قيمة تنظيم الأسرة	الإنجاب الكثيف
قيمة التنافس الشريف	اغتيال الشخصية
قيمة الكد والاجتهاد	الاتكالية على الدولة ومؤسساتها
قيمة الانتماء لمؤسسة العمل	الشللية، والمعيار القرابي
قيمة المشاركة والشورى	الفردية والتسلط
قيمة التخطيط	القدرية والاستسلام
قيمة التفكير السببي	التفكير الخرافي

ويلاحظ انتشار قيم سلبية في مضمونها، وكان شيوعها مع حقبة الطفرة النفطية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وتدفق الأموال السهلة إلى جميع المجتمعات العربية المنتجة للنفط وغير المنتجة له، التي تمتعت خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بتسهيلات ائتمانية كبيرة تدفقت على إثرها الأموال على شكل هبات، ومساعدات، وقروض سهلة. وتشكلت في هذه الحقبة قيم الاتكالية على الدولة الأبوية، وقيم الكسب السريع من خلال المضاربات في مجالات الأراضي والعقارات، إضافة إلى قيم الفساد المالي والإداري الذي ارتبط بقيمة الكسب السريع دون جهد أو عناء. وقد بدأت غالبية الدول العربية حديثاً بالتخلي عن سياسات الرفاه الاجتماعي المكلفة، كما بدأت تنشط في محاربة الفساد الذي استفحل في عديد من الإدارات الحكومية والخاصة.

وبشكل عام يمكن القول: إن الثقافة المجتمعية العربية غنية بالمعاني النبيلة وقيم العمل الأصيلة، بيد أن المشكلة تكمن في عدم توافر مؤسسات اجتماعية قادرة على تحويل هذه القيم إلى برامج وسياسات يدرب عليها الأفراد بما يكفي لاستدماجها من قبلهم، بحيث تتحول إلى سلوك يومي، كما اتضح سابقاً. فقيم العمل، مهما كانت نبيلة، لا تستطيع وحدها أن تتحول إلى واقع يومي دون استدماجها من قبل الأفراد الذين يجعلون منها طاقة حية قادرة على تغيير الواقع وتحسين القدرات الإنتاجية للمجتمع. وفي هذه الحالة فقط يكون الأفراد قد تخلصوا من شخصياتهم التقليدية الارتباطية، وتحولوا إلى أفراد إنجازيين، يتمتعون بالشخصية الإنجازية، التي تجد معنى لحياتها من خلال إتقان العمل وتطويره.

فإنشاء وتطوير مؤسسات سياسية واجتماعية وتشريعات مناسبة وفعالة تتبنى قيم العمل المعطاة في الثقافة المجتمعية وتحولها إلى برامج وسياسات معاصرة، يمكن أن يجسر هذه الفجوة الملحوظة بين المثال الثقافي والواقع المجتمعي، وذلك حين توصل القيم إلى الأفراد ليس لترديدها لفظياً وإنما لاستيعاب مضامينها وارتباطها بأهداف المجتمع السياسية، ثم استدماجها من قبل الأفراد بحيث تصبح جزءاً أصيلاً في شخصياتهم، تعطيهم الدافعية للبذل، والعطاء، والإنجاز المستمر. إثر ذلك تتحول شخصياتهم من شخصيات تقليدية إلى شخصيات إنجازية حديثة تلتزم هذه القيم التزاماً عميقاً، بما يؤدي إلى تجسير الفجوة الواسعة بين قيم العمل كما هي معطاة في الثقافة المجتمعية العامة، والممارسة السلوكية لهذه القيم في الواقع الحياتي اليومي للأفراد.

إن مثل هذه العملية؛ أي عملية تحويل قيم العمل إلى برامج وسياسات مؤسسية ثم تكريسها في عقول الأفراد، لا تتم بنجاح حالياً سواء في المدارس، أم في الجامعات، أم وسائل الإعلام الجماهيرية، والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى؛ الأمر الذي يؤدي إلى هدر الموارد باستمرار وهبوط الإنتاجية، وتراجع العدالة الاجتماعية، إضافة إلى استمرار تذمر الأفراد والجماعات من نقص الفرص وغياب العدالة، وعدم فاعلية الجهود التنموية التي تتطلب الإبداع، وتطوير الإنتاجية، والمشاركة الشعبية الواسعة.

ويهمنا في هذا السياق أن نشير إلى أن تأثير العولمة على قيم العمل العربية تأثير إيجابي في مجمله؛ ذلك أن العولمة وهي تركز على تحرير الأسواق، وتنشيط التجارة، تؤكد أيضاً التنافس الذي يوجد آليات فعالة لضمان الجودة والنوعية للسلع والخدمات، وزيادة مهارات العمال وتحفيزهم، ورفع مستوى الإنتاجية كماً ونوعاً. أضف إلى ذلك أن العولمة توجد منظماتها الخاصة، ومقاييسها المميزة لضمان جودة السلع والخدمات، ونوعيتها. ولعل من هذه المنظمات، وأهمها:

منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة المقاييس العالمية. وتعمل منظمة التجارة العالمية بشكل فعال على الحد من تشوهات الأسواق وتسهيل عملية اندماجها، وهي تلقي على الاقتصادات العربية مسؤولية السعي الدؤوب لتحسين قدراتها الإنتاجية، وتوجيه مواردها بشكل أكثر كفاءة من ذي قبل. وتعمل اتفاقيات الجات، والالتزامات المتضمنة فيها، على تنظيم التجارة في السلع والخدمات، والجوانب المتصلة بحقوق الملكية الفكرية.

وهناك أيضاً نظام الجودة العالمي ومقاييسه المعتمدة دولياً، وأهمها مجموعة مقاييس الآيزو (ISO) وهي الآيزو 9000 المتعلق بالجودة، والآيزو 9001 المتعلق بإنشاء برامج جديدة خاصة بالمؤسسة، وبالجودة والتصميم، وشهادات HACCP المتعلقة بحماية جودة الغذاء، كما اتضح سابقاً. وقد حصلت عدة مئات من المؤسسات والشركات العربية حتى الآن على شهادات الآيزو؛ مما يحسن من قدرتها التنافسية محلياً وعالمياً، كما أشير إليه سابقاً.

وتؤدي العولمة وعملياتها ومنظماتها الوسيطة إلى نشر قيم عمل إيجابية وتعميمها على مستوى العالم كله، وإلى إيجاد آليات فعالة لضمان التزام هذه القيم بشكل مستمر ودائم. وبعض قيم العمل الإيجابية معروضة في الجدول (3) (مجد الدين خمش، 2004: 173)، التي يؤدي التزامها إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة ومؤسساتها، وإلى زيادة قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية.

جدول (3)
بعض قيم العمل المتضمنة في العولمة وعملياتها

قيم العمل	آليات التعميم ومتابعة التزام قيم العمل
الإنتاج الكثيف، والانفتاح الاقتصادي	منظمة التجارة العالمية – منتدى دافوس – جولات منظمة التجارة العالمية
إتقان العمل	شهادات الآيزو – منتدى دافوس
تجويد السلعة	صندوق النقد الدولي – شهادات الآيزو
الرفاهية والاستهلاك	البنك الدولي – شهادات الآيزو
الطموح الفردي والإنجاز	اتفاقية الجات والالتزامات الواردة فيها – منتدى دافوس – شهادات الآيزو
التحديث في الحياة	شهادات الآيزو – منتدى دافوس
التنافسية	اتفاقية الجات – شهادات الآيزو
الانضباط وإطاعة القانون	اتفاقية الجات – منظمة التجارة العالمية
الاعتماد على الذات في الصناعة والخدمات	منظمة التجارة العالمية – شهادات الآيزو
ضمان السلعة بعد البيع	شهادات الآيزو
صيانة السلعة بعد البيع	شهادات الآيزو
حقوق العملاء والزبائن	شهادات الآيزو
الاتصال السريع	الإنترنت – الفضائيات
تداول المعلومات والأفكار	منتدى دافوس – الإنترنت – الفضائيات – جولات منظمة التجارة العالمية

خاتمة:

اتضح من تحليلات هذا البحث وبياناته أن نصف الدول العربية قد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية حتى تاريخ 2007/9/1؛ حيث تمارس هذه الدول حقوق العضوية الكاملة، التي تشمل حق المشاركة في اجتماعات المنظمة، والمشاركة في اجتماعات الجات، والمشاركة في مناقشة القضايا المعروضة للتحكيم، إضافة إلى حق التصويت على هذه القضايا. وهناك دول عربية أخرى تتمتع حالياً بصفة مراقب فقط.

ويتضح أن العولمة تواجه المجتمع العربي بعدد من التحديات (يطرحها البعض على أنها سلبيات) التي يمكن أن يؤدي النجاح في مواجهتها إلى درجة مناسبة من الالتزام ببنود اتفاقية الجات (جولة الأوروغواي 1993)؛ مما يحقق الاستفادة القصوى من بنود هذه الاتفاقية لتطوير الإنتاجية محلياً لزيادة القدرات التصديرية العربية بما يدعم الناتج القومي الإجمالي، ويحسن من مستوى معيشة الأفراد والأسر. وتشمل هذه التحديات: زيادة الإنتاجية، وتدعيم القدرة التنافسية للسلع والمنتجات العربية، وتدعيم المعلوماتية، واكتساب المهارات التقنية الحديثة، والتحدي الثقافي والمعلوماتي.

ويركز البحث على تحليل تأثيرات العولمة على المجتمع العربي اقتصادياً واجتماعياً، حيث يتضح أن آثار العولمة على المجتمع العربي في هذين المجالين تتبدى في المظاهر التالية:

1 – ظهور مهن جديدة يمكن تسميتها بـ «مهن العولمة» ونشوء فئات اجتماعية جديدة منخرطة في هذه المهن.

2 – نشوء المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن، ومصر.

3 – نشوء اقتصاد المعرفة والمعلوماتية إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى.

4 – تطوير مؤسسات العمل العربية لتصل إلى مواصفات شهادات الآيزو العالمية.

5 – تدعيم منظمات المجتمع المدني العربية.

6 – التغير في وظائف الدولة اقتصادياً واجتماعياً.

7 – وهناك تأثيرات سلبية للعولمة على المجتمع العربي، منها: إضعاف قدرات مؤسسات الإنتاج العربية على المنافسة دولياً، وضعف حركة العمالة العربية دولياً، وفتح بعض الأسواق العربية أمام بعض السلع الإسرائيلية، وضعف قدرات المنتج الثقافي العربي على حماية الهوية الثقافية العربية، وتأثر الطبقات الفقيرة سلبياً نتيجة تعديل الدولة العربية لوظائفها الاقتصادية.

أما ثقافياً فيتضح من البحث أن تأثيرات العولمة على الثقافة العربية تتبدى في المظهرين الأساسيين التاليين:

1 – تحديث الثقافة العربية وإحياء التراث العربي الإسلامي.

2 – تحديث قيم وأخلاقيات العمل العربية.

أما من حيث التأثيرات السلبية للعولمة على المجتمع العربي فيتضح أن بعض الأدبيات ترى أن العولمة تؤدي إلى إضعاف دور الدولة في المجتمعات العربية، لكن غالبية المفكرين والمحللين يتفقون على أن ما يحصل فعلاً هو تغير في وظائف الدولة وليس إضعافاً لها. فنتيجة للعولمة وتركيزها على قوى السوق، وعلى إزالة الحواجز الجمركية أمام التجارة يتراجع دور الدولة العربية الاقتصادي لمصلحة القطاع الخاص. وتقوم الدولة بنفسها من خلال برامج الخصخصة، ومن خلال سن التشريعات الجديدة المشجعة للاستثمار، بإعادة صياغة دورها الاقتصادي. أما الدور الاجتماعي للدولة فيتراجع مع تراجع دعمها للسلع الأساسية والمحروقات؛ مما يؤثر على الطبقات الفقيرة التي تعتمد على هذه السلع في معيشتها. كما تقوم الدولة بتقبل المشاركة الثقافية على مواطنيها، والمنافسة ثقافياً من خلال سن التشريعات الكفيلة بإنشاء مدن إعلامية ومعلوماتية، ومحطات تلفزيونية فضائية أو أرضية مملوكة من القطاع الخاص، إضافة إلى تعميم خدمات الإنترنت. وتشارك هذه جميعها الدول العربية في السيادة الثقافية على المواطن العربي.

وتعمل الدولة العربية على التخفيف من الآثار السلبية لارتباطها بالعولمة بتنفيذ عدد من السياسات والبرامج، أهمها:

1 – تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي مثل الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي، وصناديق المعونة الوطنية لتدعيم دخل الطبقات الشعبية بما يتوازن مع تراجع دعم الدولة للسلع الأساسية، والمحروقات نتيجة لتحرير التجارة وانفتاح الأسواق.

2 – تشجيع الاستثمارات الخارجية من خلال التشريعات الجديدة والجهود السياسية والدبلوماسية، وتوجيه هذه الاستثمارات بما يزيد من القدرات التصديرية للدولة ويوفر فرص عمل لطالبيها بما يقلل من معدلات البطالة والفقر.

3 – الاهتمام بالجوانب الاجتماعية لبرامج الخصخصة؛ إذ تقوم الدولة في كثير من البلدان العربية بالتفاوض مع المستثمرين المحليين أو الأجانب نيابة عن الموظفين والعمال قبل إتمام بيع أسهم المؤسسة، بما يضمن محافظة هؤلاء الموظفين والعمال على وظائفهم. وغالباً ما يعاد تدريب الموظفين وهم على رأس عملهم بما يتناسب ومتطلبات المستثمرين الجدد، وحاجات السوق.

المراجع:

إبراهيم العيسوي (1995). **الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

أحمد حجازي (1999). العولمة وتهميش الثقافة الوطنية: رؤية نقدية من العالم الثالث. **مجلة عالم الفكر**، 28(2): 123–146. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

أحمد يوسف أحمد، ونيفين مسعد (محرران) (2006). **حال الأمة العربية 2005، النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

آن فلوريني (2005). **القوة الثالثة، المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية**. (مترجم). بيروت، دار الساقي.

أولريش بك (1999). **ما هي العولمة**؟. (مترجم). كولن: ألمانيا، منشورات الجمل.

باسم خريسان (2001). **العولمة والتحدي الثقافي**. بيروت، دار الفكر العربي.

تركي الحمد (1999). **الثقافة العربية في عصر العولمة**. لندن، دار الساقي.

جامعة الدول العربية (2006). **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005**. القاهرة.

جامعة الدول العربية (2006). **تقرير التنمية الإنسانية العربي الثالث**، بإشراف الأمم المتحدة. القاهرة.

جون هارتلي (محرر) (2007). **الصناعات الإبداعية: كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعولمة**؟ (مترجم). الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

جي آر ماندل (2004). **العولمة والفقراء** (مترجم). بيروت: دار الحوار الثقافي.

جيمس روزناو (1999). ديناميكية العولمة: نحو صياغة علمية (مترجم). القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية.

حمد الدعيج، وعماد السلامة (2007). أثر العولمة في القيم من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 35(3): 13–40، الكويت: جامعة الكويت.

حيدر إبراهيم (1999). العولمة وجدل الهوية الثقافية. **مجلة عالم الفكر**. المجلد 28(2): 95–122، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

صاموئيل هانتنجتون (1998). **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي** (مترجم). القاهرة: دار الكتب المصرية.

عبد الإله بلقزيز (1998). **العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة**؟ في مركز دراسات الوحدة العربية. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

علي حرب (2000). **حديث النهايات، فتوحات العولمة ومأزق الهوية**. الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.

فرانسيس فوكوياما (1993). **نهاية التاريخ وخاتم البشر** (مترجم)، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

مجد الدين خمش (2005). **الثقافة العربية وتحديات العولمة. في مؤسسة عبدالحميد شومان: النهوض العربي ومواكبة العصر**، عمان: مؤسسة عبدالحميد شومان.

مجد الدين خمش (2004). الدولة والتنمية في إطار العولمة، عمان، دار مجدلاوي للنشر. **مجلة إنترنت العالم العربي** (2002). السنة 4. العدد 9. بيروت.

محمد شومان (1999). عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي. **مجلة عالم الفكر**، المجلد 28(2): 147–184، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

محمد عابد الجابري (1998). العرب والهوية الثقافية: عشر أطروحات، **مجلة المستقبل العربي**، السنة 20، العدد 228، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد عابد الجابري (1988). **الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية**. بيروت، دار الطليعة.

مركز دراسات الوحدة العربية (2000)، ندوة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية. **مجلة المستقبل العربي**، العدد 254، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مصطفى حجازي (1998). **حصار الثقافة بين القنوات الفضائية والدعوات الأصولية**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

نجاح كاظم (2002). **العرب وعصر العولمة**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي. وحدة أبحاث بوابة عجيب، كوم.

Gerth, H. & Mills, C. (1976). *From Max Weber: Essays in sociology*. Oxford university press.

Horsman M. and A. Marchall. (1994). *After the nation*.

Micklithwait J. and Wooldridge A. (1999). *A Future perfect: the challenge and hidden promises of globalization*. New York: William Heiman Inc.

United Arab Emirates. (2003). *ISO certified companiesin the UAE*. Abu Dahbi.

Weber M. (1947). *The protestant ethic and the spirit of capitalism*. Transl. by Talcott Parsons.

World Trade Organization. (1995). *The result of the Uruguay Round of multilateral trad negotiations,* The GATT: The Legal Text. Geneva.

www.internetworldstats.com/stats.5htm

www.ISO.com

www.wto.org/englishe/gatt

قدم في: مايو 2007

أجيز في: نوفمبر 2007

Globalization and Arab Sociology

Majduddin Khamesh*

This paper documents the genesis of globalization through an extensive analysis of GATT (Uruguay Round 1993) and its essential role in this genesis. It also documents the role played by WTO, which was established in 1995 to embody GATT and other multilateral trade agreements, in supporting the development of globalization. Data presented in the paper shows that eleven Arab States have joined the WTO, so far gaining full membership in this international pillar of globalization. The WTO is now responsible for the smooth functioning of international markets via strict implementation of GATT clauses and principles. The paper provides data and analysis on the impact of globalization on Arab states economically, socially, politically, and culturally. This impact is revealed through an explication of the following aspects and processes that have been unfolding in Arab countries since 1995:

1 - Creation of new economic and monetary activities, trades and professions, and creation of new social and occupational groups, in addition to the establishment of qualified industrial zones (QIZs) in Jordan and Egypt.

2 - Creation of new economic sectors, i.e. information technology, that contributes steadily to GNP, alongside other economic sectors.

3 - Upgrading and development of work and production organizations to reach international standards set by ISO, and its certificates.

4 - Reinforcement of Arab civil society, institutionally and ideologically.

5 - Adaptation of states functions and roles in light of principles of GATT.

The impact of globalization on Arab culture is revealed in this paper through analysis of the following processes:

1 - Modernizing Arab culture and development of past heritage.

2 - Modernizing work values and ethics.

Key words: GATT, WTO, Arab society, Arab culture, Arab state, ISO, Globalization, Vocations and professions, Civil society.

* Dept of Sociology - University of Jordan, Jordan.